سفينة «نفط الكويت» ورحلة تمتد 80 عاماً من العطاء والإنجازات

إحدى الدورات التدريبية

صورة أرشيفية لبعض العاملين في شركة نفط الكويت

يصادف شهر فبراير الجاري ذكرى مرور 80 عاما على إنشاء «شركة نفط الكويت» أقدم وأكبر شركة نفطية في البلاد كونها المسؤولة عن استكشاف وانتاج النفط والغاز المصدر الأول والأهم للدخل القومي.

وتعد شركة نفط الكويت هي الشركة الأم لكل القطاع النفطي لانها نواة هذا القطاع والجهة المعنية في الكويت بالتنقيب عن الذهب الاسود المعروف بالنفط وعن انتاجه المقدر بنحو ثلاثة ملايين برميل يوميا.

ويعود تاريخ تاسيس شركة نفط الكويت إلى فبراير من عام 1934 بلندن برأسمال أولي قيمته 50 ألف جنيه استرليني وبملكية مشتركة وباسهم متساوية بين كل من شركة النفط الانجلو- فارسية أبوك المعروفة الآن باسم شركة البترول البريطانية «بريتش بتروليوم – بي بي» وشركة الخليج للزيت المعروفة حاليا باسم شركة شيفرون.

وبعد سنوات طويلة من العطاء والانجازات بلغت 41 عاما حصل اتفاق بين الحكومة الكويتية وشركة بريتش بتروليوم المحدودة «الكويت»- «بي بي» وشركة الخليج للزيت في الاول من ديسمبر عام 1975 نصت مادته الاولى على ان تنقل اعتبارا من الخامس من مارس 1975 كل الحصص المتبقية للشركتين في الحقوق «بما فيها حقوق الامتياز» الى الحكومة الكويتية في التاريخ المذكور.

ونصت المادة ايضا على نقل كل العمليات والمنشآت في الكويت المتعلقة بالبترول والتي تضم منشآت تسييل الغاز بالإضافة الى الاصول النفطية الى الحكومة الكويتية وجرى حفل التوقيع الذي كان بمثابة الاشارة الرسمية على انتقال شركة نفط الكويت الى ملكية كويتية بالكامل في السادس من ديسمبر 1975 في الكويت.

في تاريخ شركة نفط الكويت علامات فارقة جعلت منها الشركة الاهم ياتي في مقدمتها توقيع اتفاقية بين امير الكويت الشيخ احمد الجابر الصباح وشركة نفط الكويت المحدودة بتاريخ 23 ديسمبر 1934 ليتم في العامين 1935 ي 1936 إجراء أعمال مسح جيوفيزيائي وحفر أول بئر تجريبية في منطقة بحرة.

وتعد هذه الاتفاقية وثيقة كان يتوقع لها أن تزيد ثروة الكويت وأهميتها الدولية حيث بموجبها منح امتياز التنقيب عن النفط الى شركة نفط الكويت المحدودة ولكن تجدر الاشارة هنا الى ان الحرب العالمية الثانية كانت أحد أسباب التاخير في استغلال النفط وبعد هذه الحرب تحولت الكويت من دولة صحراوية فقيرة الى دولة غنية حديثة.

في فبراير عام 1938 تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في بئر برقان إلا أن الكويت لم تستفد من هذه الثروة إلا في 30 يونيو 1946 عندما تم تصدير أول شحنة من النفط وهو العام نفسه الذي تم فيه إنشاء الرصيف الجنوبي في ميناء الأحمدي ومعمل التكرير بطاقة 25000 الف برميل يوميا ليرتفع في وقت لاحق إلى 30000 الف برميل يوميا.

وتم البدء ببناء مدينة الأحمدي كبلدة متكاملة تضم المكاتب الرئيسية والورش وأحياء سكنية والمرافق اللازمة لتصبح مدينة متكاملة في عام 1949.

شهدت الكويت في عهد اميرها الشيخ عبدالله السالم الصباح نهضة عمرانية شاملة مع تزايد إنتاج النفط من حقول المقوع والأحمدي مابين العامين 1951 – 1953 وفي العام 1955 بدا الإنتاج في الروضتين شمال الكويت وفي العام 1959 تم اكتشاف النفط في المناقيش وفي سبتمبر من نفس العام بدا تشغيل الرصيف الشمالي.

مشاريع تابعة للشركة

في العام 1969 دشن الشيخ صباح السالم الجزيرة الاصطناعية والمرافق التابعة لها وفي العام 1970 بدا تشغيل أربعة مراكز تجميع جديدة ليصبح عدد مراكز التجميع 25 مركزا كما قام المغفور له امير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح في نوفمبر من عام 1976 بوضع حجر الأساس لمشروع الغاز في ميناء الأحمدي وفي فبراير من عام 1977 رست أكبر ناقلة نفط «بلامبا» تبلغ حمولتها 553662 طنا على الجزيرة الاصطناعية في ميناء الأحمدي.

ودشن المغفور له امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح مشروع الغاز في ميناء الأحمدي في فبراير من عام 1979 وتم تشغيل المرسى الرحوي ذي المربط المفرد بالقرب من الجزيرة الاصطناعية لاستقبال الناقلات التي تصل حمولتها إلى نصف مليون طن.

في الثاني من أغسطس من عام 1990 توقفت العمليات النفطية بسبب الغزو العراقي وفي فبراير من عام 1991 قامت القوات العراقية بتدمير وتفجير أكثر من 700 بئر نفطية وفور تحرير الكويت في 26 فبراير بدأت قوات دول التحالف بعمليات تمشيط مناطق عمليات شركة نفط الكويت من الألغام والمتفجرات. وفي شهر مارس بدأت عمليات إخماد الآبار النفطية ليتم تصدير أول شحنة من النفط الكويتي بعد التحرير في 27 يوليو وفي 14 سبتمبر 1991 استؤنفت عمليات الحفر في حقل المقوع وتفضل المغفور له الشيخ جابر الأحمد بإطفاء اخر بئر نفطية مشتعلة في 6 نوفمبر من عام 1991 وهي «برقان 118» ثم تم تصدير أول شحنة من نفط البحيرات في 24 سبتمبر 1992 وفي 13 ابريل 1993 فاقت الطاقة الإنتاجية للكويت مليوني برميل يوميا.

وزار الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب الشركة في 16 ابريل 1993 وتفقد المكتب الرئيسي المدمر والبحيرات النفطية ومركز تجميع 14 وفي 3 مايو 1993 تم تشغيل المرسى الرحوي. وشهدت شركة نفط الكويت محطات مهمة أخرى خلال مشوارها الممتد للثمانين عاما من ابرزها ما حدث في عام 2006 عندما أعلنت الكويت دخولها نادي الدول المنتجة للغاز إثر اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات تجارية في منطقة أم نقا شمال الكويت من خلال طبقات الحقبة الممتدة من العصر الجوراسي إلى العصر البرمي السحيق.

وصاحب هذا الاكتشاف أيضا اكتشافات للنفط الخفيف والغاز في مناطق أخرى مثل الروضتين وشمال الروضتين الصابرية والبحرة وأعطت جميع هذه الاكتشافات زخما كبيرا لاستراتيجية شركة نفط الكويت التي تستهدف رفع سقف الإنتاج إلى أربعة ملايين برميل يوميا.

وقد تحققت في عهد سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح منذ عام 2006 انجازات كثيرة في المجال النفطي منها افتتاح منشآتي حقن المياه في المقوع وبرقان في عامي 2007 و2008 كما تم افتتاح وحدة الإنتاج المبكر للغاز الحر والمكثفات في شمال الكويت وافتتاح المرحلتين الأولى والثانية من توسيع مرافق التصدير وتدشين ثماني خزانات عملاقة.

وفي عام 2009 تم الانتهاء من مشروع تحديث المنشآت الذي شمل 16 وحدة تجميع وثلاث محطات تعزيز غاز وجربت الشركة «إنتاج الحد الأقصى» في الفترة من 14 إلى 18 اكتوبر 2010 بنجاح للوصول إلى الحد الأقصى من قدرة الإنتاج والذي وصل إلى 3.052 مليون برميل نفط يوميا للمرة الأولى في تاريخ الشركة.

وتم تشغيل وحدة الإنتاج المبكر 120 في منطقة شمال الكويت في نوفمبر 2010 و هو ما أدى إلى زيادة سعة الإنتاج بالإضافة إلى اكتمال مشروع مركز التجميع 24 في حقل الصابرية «شمال الكويت» في مارس 2010 في حين اكتمل بناء المشروع قبل الموعد المحدد بستة أشهر مما ساهم في زيادة سعة الإنتاج بمقدار 165 ألف برميل نفط يوميا. وفي فبراير 2012 تم انشاء وتشغيل محطة تعزيز الغاز 160 بتكلفة 179 مليون دينار كويتي والتي من شانها زيادة سعة معدلات تدفق الغاز بحوالي 500 مليون مكعب من حقول جنوب شرق الكويت إلى ميناء الأحمدي.

ولشركة نفط الكويت وجود متميز بخصوص المسؤولية تجاه المجتمع وذلك منذ نشاتها ولعل الزائر لمدينة الاحمدي يلمس ذلك كما تبذل الشركة جهودا كبيرة بشان المحافظة على البيئة وادت دورا كبيرا في معالجة آثار العدوان العراقي على البيئة الكويتية وتبذل قصارى جهدها للتقليل من الآثار البيئية المترتبة على استخراج النفط وابرز انجازاتها في هذا الشان تقليل الانبعاثات الغازية المعروفة بغاز الشعلة.

وحصدت شركة نفط الكويت الكثير من الجوائز العالمية سواء الخاصة بالناحية التقنية والفنية في صميم عملها في استخراج واستكشاف النفط او المتعلقة بالمحافظة على البيئة والصحة والسلامة.

وتبقى نفط الكويت ملحمة كويتية في العطاء والانجاز عبر 80 عاما من التميز والمواكبة المستمرة للتطور التكنولوجي الحاصل في العالم في استكشاف وانتاج النفط.

وزير التجارة الجزائري: الجولة الجديدة لمفاوضات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية منتصف مارس

قال وزير التجارة الجزائري مصطفى بن بادة امس ان الجولة الـ12 من مفاوضات انضمام بلاده لمنظمة التجارة العالمية ستنعقد بمدينة جنيف السويسرية بحدود منتصف مارس المقبل.

واوضح بن بادة في تصريح للاذاعة الجزائرية ان الجولة ستخصص لمناقشة ودراسة العروض والوثائق المقدمة من فوج العمل لاسيما في ما يتعلق بملف القوانين التشريعية والتنظيمية لمختلف المؤسسات الاقتصادية والتجارية والخاصة بالسلع والخدمات.

وذكر ان هذا اللقاء يعد فرصة للاستماع لتعليقات الدول الأعضاء وتقديم التوضيحات بطريقة مباشرة او عن طريق ردود كتابية.

واعرب عن امله بأن تقتنع الدول الأعضاء بالجهود التي تقوم بها الجزائر من اجل الانضمام للمنظمة وان تبدي اشارات «واضحة وايجابية» من اجل تسريع هذا المسار كاشفا انه سيتم عقد اجتماعات ثنائية مع الدول الأعضاء على هامش اللقاء الرسمي.

مصطفى بن بادة

من جهة اخرى اعترف بن بادة بوجود «عراقيل كثيرة» تواجه الجزائر في مسار انضمامها الذي شرعت فيه منذ عام 1995 ومن اهمها تلك التي طرحت على مستوى قطاع الطاقة والمالية والاستثمار والثقافة.

واوضح ان بعض الامور تتعلق بمصالح حيوية للاقتصاد الجزائري على غرار قضية نقل الغاز مؤكدا ان الجزائر ستستند في اضعف الحالات على الحد الذي تنازلت عنه منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك».

من جهة اخرى اشار وزير التجارة الجزائري الى ان بلاده قدمت خلال الاجتماع الـ11 لمجموعة العمل المكلفة بانضمامها الى المنظمة الذي عقد في ابريل الماضي 12 وثيقة تتعلق بالعروض المراجعة والمتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المراجع.

واكد ان الجزائر تلقت خلال هذه الجولة «دعما كبيرا من طرف العديد من الدول من بينها المجموعة الآسيوية وعلى رأسها الصين ودول امريكا اللاتينية التي تدخلت من اجل دعم ملف انضمامها للمنظمة».

كما اشار في السياق ذاته الى ان الجزائر اجابت في اطار مفاوضات انضمامها على 1933 سؤالا يتمحور اغلبها حول معلومات تتعلق بالقوانين والتنظيمات التجارية السارية المفعول بالاضافة الى التوضيحات فيما يخص نظام التجارة الخارجية الجزائرية بصفة عامة.

يذكر ان الجزائر شرعت عام 1995 في مسار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وعقد فريق العمل المكلف بانضمامها 11 اجتماعا رسميا كان اولها في ابريل 1998 بالإضافة إلى اجتماعين غير رسميين.

وبموازاة هذه الاجتماعات عقدت الجزائر اجتماعات ثنائية مع 13 دولة ووقعت على اتفاقات ثنائية مع كل من كوبا والبرازيل والأورغواي وسويسرا وفنزويلا والأرجنتين.

شهدت تبايناً في أداء مؤشراتها الثلاثة

«بيان»: تراجع البورصة بفعل جني الأرباح التي طالت الأسهم الصغيرة

■ استمرار نشاط الأسهم القيادية والثقيلة للأسبوع الثاني على التوالي كان واضحاً على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15

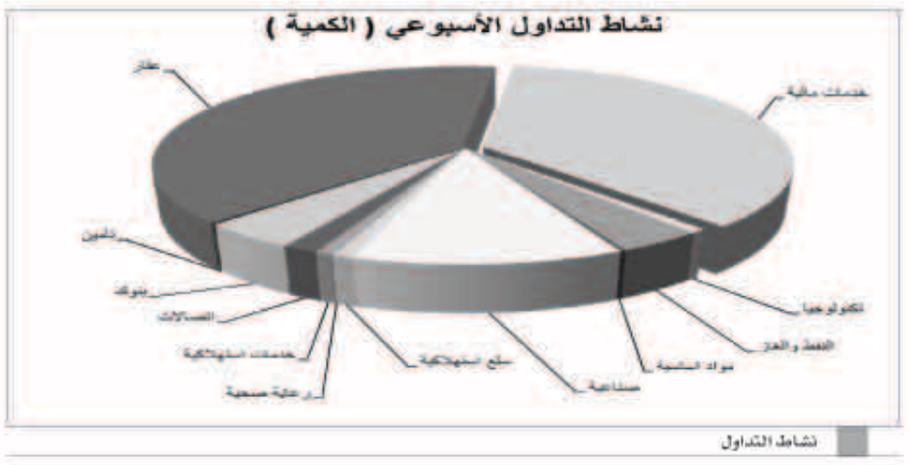

نشاط التداول

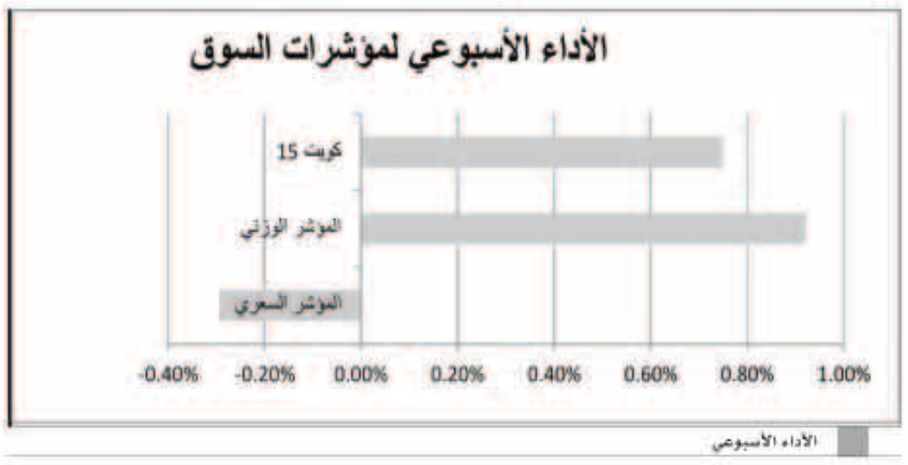

الأداء الأسبوعي

■ السوق يشهد حالة عامة من الترقب والحذر ناتجة عن انتظار المتداولين لنتائج الشركات المدرجة عن 2013

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الماضي على تباين في أداء مؤشراته الثلاثة، حيث تراجع المؤشر السعري بفعل عمليات جني الأرباح التي طالت عددا من الأسهم الصغيرة في السوق، والتي كانت قد حققت ارتفاعات متباينة في الأسبوع الماضي، في حين تمكن كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 من تحقيق الارتفاع للأسبوع الثاني على التوالي بدعم من التداولات القوية وعمليات الشراء الانتقائية التي شهدتها بعض الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق، خاصة في قطاع البنوك.

وأضاف التقرير على الصعيد الاقتصادي، أصدرت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز» تقريراً اقتصادياً بعنوان «الاقتصادات الإقليمية القوية وأوضاع التمويل الجيدة ستمكن البنوك في منطقة الخليج من الحفاظ على النمو في 2014»، حيث توقعت الوكالة أن تؤدي بعض القروض المعاد هيكلتها في الكويت مخاطر هبوط حاد، إلا أن رسملة البنوك القوية قد تقلص بشكل كبير من هذه المخاطر، وأضاف التقرير أن الخلافات بين الحكومة ومجلس الأمة أثرت بشكل ثانوي على الإقراض في السنوات القليلة الماضية، مضيفاً أن نمو الإقراض في الكويت مقيدا بشكل كبير بالمشاريع المرتبطة بالحكومة، والتي شهد معظمها تقدماً بطيئاً، إن لم يكن جميعها، بينما لا تزال الخلافات مستمرة.

والجدير بالذكر أن من أكثر المشكلات التي قابلت القطاع الخاص والاقتصاد المحلي بشكل عام بعد الأزمة المالية العالمية، هي تشدد البنوك في تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات التي تأثرت بتلك الأزمة، وذلك على الرغم من وفرة السيولة لدى المصارف المحلية، إلا أن سوء الأوضاع الاقتصادية وعدم معالجة آثار الأزمة والانحدار المتواصل في أسعار الأصول، وبالذات في سوق الكويت للأوراق المالية، قد أدى إلى تحفظ البنوك في الإقراض، حيث فرضت شروطاً وضمانات تعجيزية على المستثمرين والشركات، والتي لم تكن بدورها قادرة على توفير تلك الضمانات، الأمر الذي أثر على الأداء التشغيلي لهذه الشركات، وانعكس سلباً بطبيعة الحال على الاقتصاد الوطني. ولكن المشكلة ليست منحصرة فقط على ذلك، بل أن تأخر الحكومة في تنفيذ المشروعات الكبرى قد أضعف البيئة الاستثمارية في البلاد بشكل عام، وأدى إلى تضرر معظم الشركات العاملة في السوق؛ ومن الطبيعي أن سرعة تنفيذ هذه المشروعات سينعكس بالضرورة على كل قطاعات الدولة. هذا ومن الواضح أن هناك إجماع عام على أن مفتاح إعادة تحريك عجلة التنمية في البلاد في يد الحكومة، إلا أن الحكومة تتعامل مع الأوضاع بسياسة اللامبالاة غير المبررة، الأمر الذي لم يعد مقبولاً في الفترة القادمة، خاصة وأن الاقتصاد الكويتي قد تضرر في السنوات الماضية بشكل كبير وواضح نتيجة استمرار هذه السياسة.

وتابع التقرير على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد تباينت إغلاقات مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق الارتفاع، في حين سبح المؤشر السعري عكس التيار ليسجل تراجعاً أسبوعياً محدوداً. وعلى الرغم من التباين الذي سجلته المؤشرات الثلاثة خلال الأسبوع الماضي، إلا أن الاتجاه العام للسوق كان هابطاً، إذ غلبت عمليات جني الأرباح على تعاملات السوق خلال أغلب الأحيان، حيث أن تلك العمليات تعتبر منطقية في ظل الارتفاعات الجيدة التي حققها السوق منذ بداية العام.

وأشار هذا وكان لافتاً خلال تداولات الأسبوع الماضي استمرار نشاط الأسهم القيادية والثقيلة للأسبوع الثاني على التوالي، وهو الأمر الذي ظهر جلياً على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذان تمكنا من تعزيز مكاسبهما على المستوى الأسبوعي. في المقابل، فقد شهد المؤشر السعري في أغلب الجلسات اليومية أداءً غلب عليه التذبذب، وذلك على وقع المضاربات السريعة التي عادة ما تشهدها الأسهم الصغيرة، ، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق مكاسب أسبوعية بفعل عمليات البيع التي طالت العديد من تلك الأسهم، ولاسيما في قطاعات التأمين والعقار والخدمات المالية.

من جهة أخرى، يشهد السوق هذه الفترة حالة عامة من الترقب والحذر ناتجة عن انتظار المتداولين لنتائج الشركات المدرجة عن عام 2013، والتي بدأت بوادرها في الظهور تدريجياً خلال الأيام السابقة، حيث أفصحت بعض البنوك والشركات المدرجة في السوق عن بياناتها، والتي تعتبر إيجابية نسبياً، خاصة في ظل ضعف البيئة التشغيلية التي تعمل فيها تلك الشركات.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,755.80 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.29 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 0.92 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 460.07 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,077.51 نقطة، بارتفاع نسبته 0.75 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق انخفاض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 15.56 في المئة ليصل إلى 39.48 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 19.95 في المئة ، ليبلغ 410.29 ملايين سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت باقي المؤشرات. وجاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,128.08 نقطة كاسباً بنسبة 1.07 في المئة. تبعه قطاع المواد الأساسية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 0.87 في المئة بعد أن أغلق عند 1,182.97 نقطة، ثم جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثالثة، والذي نما مؤشره بنسبة 0.79 في المئة ، مقفلاً عند 866.87 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع البنوك والذي أغلق مؤشره عند 1,081.73 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.42 في المئة.

من ناحية أخرى، أغلق مؤشر قطاع التأمين مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,153.66 نقطة متراجعاً بنسبة 0.60 في المئة ، فيما سجل مؤشر قطاع الخدمات المالية انخفاضاً نسبته 0.58 في المئة مع إغلاقه عند 1,136.15 نقطة، وأقل القطاعات انخفاضاً كان قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 0.08 في المئة مع إغلاقه عند 1,262.34 نقطة.

قطاع العقار شغل المركز الأول لجهة حجم التداول

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 804.14 مليون سهم شكلت 39.20 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 742.33 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 36.19 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 11.91 في المئة بعد أن وصل إلى 224.42مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 30.02 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 59.26 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.82 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 45.05 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 35.82 مليون د.ك. شكلت 18.15 في المئة من إجمالي تداولات السوق.